

آفاق الصراعات الجيوسياسية على خلفية أزمة كورونا



خطر أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز
الدولي للبحوث والدراسات - باريس

تكثر التحليلات والتوقعات في زمن كورونا. ويبرز توافق حول تحولات كبيرة وانهايار نماذج اقتصادية وسياسية، وعودة إلى دور الدولة القادرة وانتهاء العولمة بصيغتها الحالية، ووصول الأمر ببعض إلى استشراف تفكك الاتحاد الأوروبي وانتقال الصدارة من الولايات المتحدة إلى الصين. لكن من المبكر استخلاص دروس هذه الأزمة الكبرى وتداعياتها، ويمكن عدم تطابق معطيات الوهلة الأولى مع تطور وقائع ومتغيرات متسارعة لأنها في مخاض فعلي من الاضطراب العالمي والفوضى الإستراتيجية ويصعب إعطاء تصور متكامل عن عالم ما بعد زمن



تنتج عدم اليقين تبقى مراقبة الصراعات الجيوسياسية، التي لم تتوقف على خلفية أزمة الفايروس التاجي، أفضل معيار لقياس التوازنات بين القوى الكبرى والفاعلة على المسرح الدولي. ومن دون شك، نقترب من الدخول في دور جديد من أدوار الزمن حضاريا وسياسيا وبيئيا واقتصاديا، ولن ترتبط إعادة تشكيل النظام العالمي بموازين القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية فحسب، بل أيضا في إدارة الأزمات والاستقلالية وانبثاق عملة أكثر إنسانية طال تغييرها.

هزت أزمة كورونا النظم الصحية والوقائية وكشفت الخلل، من منظمة الصحة العالمية إلى أدوات التعاون الأخرى في مواجهة كارثة غير مسبوقة، ولم يمنع الوقع السريع لانتشار الفايروس القاتل من استمرار السجلات سواء داخل الدول والتجمعات أو بين كبار العالم، وكان الهم الأساسي يبقى المصالح الذاتية والوطنية وليس التكاليف لدرء الخطر الزاحف من "حرب عالمية ضد عدو خفي" كما اعترف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد مكابرة. وبدا جليا أن رئيس القوة العظمى الأولى كما نظيره الصيني والروسي المصالحين لعسكرة الفضاء بعد الأرض، وزملائهم من الكبار الآخرين في العالم المترامي الأطراف أظهروا عجزا موصوفا كما في حالات سابقة في مواجهة الأوبئة. لكن التقدم العلمي والتكنولوجي والطبي الذي كان يبعث الأملين وبراهن عليه لإيجاد الترياق واللقاح، لم يتلائم مع الاستجابة المطلوبة لأزمات من

طراز أزمة كوفيد-19، والسبب الأساسي السياسات النيوليبرالية التي قيدت قدرات الدول وقتلتها وأطلقت العنان لمجتمعات الاستهلاك والربح السريع. وبدل التعاون لتنظيم حالة طوارئ صحية وبيئية واجتماعية، أخذت تطرح بإلحاح الأسئلة عن عالم ما بعد كورونا وعمّن سيكسب المعركة الجيوسياسية المحتمة منذ العقد الأخير. استقبل العالم الوافد ثقيل الوطأة وهو أكثر انقسامًا من دون حوكمة ومن دون قيادات وحكماء وافقد الرجال العظام في مواجهة الحظوظ التاريخية.

تحالفات واشنطن تبدو هشة بينما تبدو الصين قادرة على تسويق نفسها عبر «طرق الحرير الجديدة» طرقا لمدّ الإعانة الصحية والتوسع الاقتصادي والتكنولوجي.

ولذا منذ يناير برز السجل الأميركي - الصيني حول توزيع المسؤوليات وكثرت الاتهامات وكانها في أحد فصول الحرب التجارية والتسابق على النفوذ. وسرعان ما بدت القارة القديمة عاجزة بالفعل ولم يهب الاتحاد الأوروبي لنجدة إيطاليا تاركا المجال للصين وروسيا وكوبا للقيام بعمل إنساني واستعراض إعلامي على حسابها، بينما لم يتنبه البيروقراطيون في بروكسل لأهمية الإعلام في تغطية 55 طنا من المواد الطبية من الصين في اللحظة الحرجة، والأدهى أن هذا الاتحاد، القطب التجاري والاقتصادي الكبير، لا يملك سياسات وقائية وإستراتيجية صحية تتضمن الاستجابة للأزمات وسيكون المحك بالنسبة له تنظيم الإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي بعد كورونا حيث سيكون هناك سباق بين الشعبويين دعاة الإنغلاق وإلغاء منطقة شنغن وبين الديمقراطيين على إعادة بناء اتحاد أوروبي أكثر تماسكا وتضامنا وفعالية. وفي نفس السياق برز الخلل في منظمة الأمم المتحدة وكالاتها التي تعاني من نقص التمويل ومن الإرادة السياسية لأصحاب القرار من الكبار. إزاء هذا الفراغ، جرى التطلع إلى تجمع الدول الصناعية الكبرى (مجموعة

السبع) التي لم تتوصل لصياغة بيان مشترك نتيجة إصرار وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو على استخدام عبارة "الفايروس الصيني" أو "فايروس ووهان" ورفض نظيره الفرنسي جان-إيف لوريان "استخدام الأزمة الصحية لغايات سياسية". ويدلل ذلك على استمرار التناقضات داخل المعسكر الغربي بين الأميركيين والأوروبيين وهي تضاف إلى سلسلة طويلة منذ نقض ترامب اتفاق التغيير المناخي ومهاجمته أطر العمل المشترك. وهكذا بانتظار الانتخابات الرئاسية الأميركية التي سيزداد حولها عدم اليقين، تبدو تحالفات واشنطن هشة بينما تبدو الصين قادرة على تسويق نفسها عبر جعل "طرق الحرير الجديدة" طرقا لمدّ الإعانة الصحية والتوسع الاقتصادي والتكنولوجي.

لكن السبق العالمي يبقى مرتبطا بعوامل شتى ونتائج المخاض الحالي من تطور العلاقات الدولية، وفيما تحاول دول كثيرة الخروج باقل الأضرار الممكنة برزت إلى جانب التجربة الصينية في تطبيق الفايروس تجربتان لبلدين "ديمقراطيين" هما كوريا الجنوبية وتايوان (الصين الوطنية) اللتين ربما استفادتتا من استخلاص دروس تفشي "سارس" بدايات هذا القرن في تلك الناحية من آسيا، لأن أنظمتها الصحية كانت جاهزة وإمكاناتها كبيرة على عكس الديمقراطيات التاريخية والمترهلة في أوروبا.

حيال تقادم الأزمة وتحول الولايات المتحدة إلى أول بلد من ناحية معدل الإصابات، ومخاطر الامتداد نحو أفريقيا والدول النامية، برزت دعوة رئيس مجموعة العشرين العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز لعقد قمة اقراضية للتنسيق في مواجهة الجائحة. ويجدر التذكير أن هذه المجموعة يمكنها التحول إلى "مجلس إدارة العالم" في حال إصلاح المؤسسات الدولية وتكريس النظام متعدد الأقطاب، بدات بالاجتماع على مستوى القمة منذ نوفمبر 2008 لمواجهة الأزمة المالية العالمية. ومن هنا أهمية قرار المجموعة بضح "أكثر من 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي، وذلك كجزء من السياسات المالية والتدابير الاقتصادية وخطط الضمان المستهدفة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية للجائحة". وتبع ذلك اتصال بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الأميركي دونالد ترامب وكذلك بين ترامب



العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

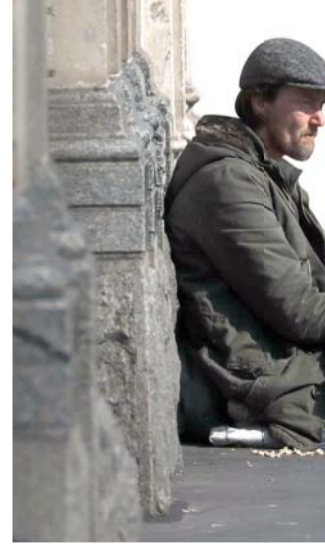
مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة اليعقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

عبر الحروب التجارية والإلكترونية والحروب بالوكالة. لكن نظرا لترابط الاقتصادات والإنهيارات من الأفضل عدم السباق نحو الهيمنة بل من أجل مستقبل أفضل تكون فيه القيادة لمن ينجح في ترتيب الوصول إلى تعاون دولي يحفظ المصالح نسبيًا، ويسمو على الاعتبارات السياسية والفعالية البحتة، ويقوم على الاستجابة للأزمة البيئية في إطار الهيئات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى بلورة أنظمة تلتزم بالقيم المناقبة ويلعب فيها الحكماء والنخب دورا أساسيا بديلا عن الديمقراطية الفوضوية والسيطرة النيوليبرالية.

والرئيس الصيني شي جين بينغ اللذين قررا التهمة والتعاون الفعال لمواجهة الكارثة، فيما بشر إيمانويل ماكرون بمبادرة مشتركة أوروبية - أميركية. تدل التطورات الأخيرة على إدراك جسامته المخاطر إزاء كارثة صحية واجتماعية واقتصادية تهدد كل العالم، ويفرض ذلك على جدول الأعمال الطبي المؤقت لصفحة السجل الإعلامي ووصفات مطبخ نظريات التامر والمعارك المشؤفة. لكن ذلك لا يعني عدم حصول مواجهات وتجادبات وربما حروب في صراع يتمحور أساسا بين القطبين الأساسيين: الولايات المتحدة والصين

مناعة القطيع وممانعته

المدين وبخاصة العواصم مثل لندن وبرلين وباريس ونيويورك وواشنطن. فاقتصاديات تلك الدول لا تقوم على القطاع العام إلا في الحدود الدنيا، وهي تعتمد كثيرا على القطاع الخاص الذي تخشى مؤسساته الخسارة، ويرفض عماله الجلوس في المنزل خوفا من فقدان وظائفهم ودخلهم. وبالتالي لا بد من تعويض كل متضرر من العزلة، مهما كان الضرر وأيا كان مقداره. في الدول الغربية لا يكفي أن تقول للمتضررين من عزلة كورونا اجتماعيا أو اقتصاديا "عوضكم على الله"، ولا ينفع أن تعتقل من يخالفون تعليمات حظر التجول دون أن تأخذ موافقة البرلمان على خطة



تغيير أنماط حياتهم وتقييد الحريات التي يتمتعون بها. وفي ظل حالة من اللامبالاة في تعامل الحكومات مع الوباء في بداية انتشاره، كان من الصعب قلب حياة الأوروبيين والأميركيين رأسا على عقب خلال أسبوعين أو ثلاثة، وخاصة أن القرارات الكبرى في الولايات المتحدة ودول القارة العجوز تحتاج لأكثر من جرة قلم بمسك به الحاكم الفرد للبلاد. الأمر الثاني هو أن قرارات عزل أو حظر التجول في دول العالم الأول، إن جاز التعبير، تحتاج الحكومات فيها إلى مراعاة كافة جوانب حياة السكان، ووضع الخطط للتعامل مع الآثار الجانبية التي يمكن أن تفرزها. فعندما تطلب من الناس البقاء في منازلهم يجب أن تؤمن لهم ما يلزم من دخل وغذاء وماء ودواء للعيش دون تواصل مع العالم الخارجي. كذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأمراض والمشاكل النفسية والاجتماعية التي ربما تنشأ جراء البقاء في المعتقالات المنزلية حتى ولو كان بقاؤهم تم بصورة طوعية، أو خشية على صحتهم. الاقتصاد أيضا من الأمور التي تكبل الدول الغربية في قرارات العزل وحظر التجول داخل

تستعطف حكوماتها الناس ليل نهار للبقاء في منازلهم، وقد استدعت لهذا الغرض جميع الشخصيات المشهورة في جميع مجالات الحياة، من أجل أن تظهر في إعلانات متلفزة أو مصورة أو مذاعة، وتشجع القطيع على تنفيذ العزلة الصحية. ولما كان عدم التزام الأوروبيين والأميركيين بالعزل هو الأكثر وضوحا بين الشعوب، خرج من يقول إن الأنظمة الديمقراطية في العالم فشلت فشلا ذريعا في التعامل مع وباء كورونا، والدليل القاطع بالنسبة لهؤلاء هي الصين، صاحبة النظام الشمولي الذي أغلق مدنا يعيش بها عشرات الملايين من البشر، وتمكن من محاصرة المرض وتحجيمه في البلاد خلال شهرين فقط. النموذج الصيني في التعامل مع وباء كورونا بات يحتذى في كل مكان الآن. ومع ازدياد عدد الدول التي تتبناه، تتسع رقعة التبشير بالأنظمة الشمولية قاهرة الأوبئة ومذلة الكوارث. أما الدول ذات الحكومات والبرلمانات المنتخبة فهي هشة ولا تستطيع فرض حظر التجول على شعوبها. وبالتالي لا أمل لها في تجاوز كارثة كورونا وسينتقي بها الحال إلى عصور ظلمات جديدة لا يعرف أحد متى تنتهي. وكان سجن الناس في منازلهم أصبح معيار قوة الدول وممانعتها.



بهاء العوام
صحافي سوري

عندما أعلن رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون عن خطة مناعة القطيع لمواجهة وباء كورونا انتهالت عليه الانتقادات من الداخل والخارج. وتسابقت الأقلام لوصفه بكل ما عرفته القواميس من مفردات حول اللامبالاة والاستهتار والانتهازية ومحاباة أرباب المال على حساب الفقراء. تراجع جونسون عن خطته بضع خطوات، وفصح المجال أمام سياسات العزل لمحاصرة الوباء. ولكنه اصطدم برفض البريطانيين البقاء في المنازل حتى ولو أصيبوا بفايروس كورونا. تحولت مشكلة جونسون إلى ممانعة القطيع للعزلة الصحية. فالبريطانيون تجاهلوا نصائح الحكومة بعدم الخروج من منازلهم إلا للضرورة. وعندما اغلقت الجامعات والمدارس ومؤسسات القطاع العام توجه الناس إلى المطاعم والبارات وكانها أيام عطلة رسمية. حتى عندما هددت الحكومة بتغريم ومعاينة المخالفين لتعليمات العزل، لم يكتفئ السكان وواصلوا الخروج إما بذريعة ممارسة الرياضة اليومية أو الذهاب للعمل الذي "لا ينجح عن بعد أبدا". ممانعة القطيع للعزلة سعيا وراء محاصرة كورونا مشكلة واجهت كثيرا من الدول حول العالم، ليس فقط في بريطانيا وليس فقط في أوروبا. هناك دول لم تجد بدا من استخدام القوة لفرض العزلة على شعوبها. ودول أخرى